أثر التحرير المالي على النظام المصرفي الجزائري

د. شدري معمر سعاد*

الملخص:

يهدف هذا المقال الموسوم ب: "**أثر التحرير المالي على النظام المصرفي الجزائري**" إلى إبراز أهم إفرازات التحرير المالي في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، و تبيان أثارها على النظام المصرفي الجزائري، وكذا إظهار الاستراتيجيات التي اتبعها الجزائر لحماية النظام المصرفي من سلبيات التحرير المالي وتطويره من جهة ثانية بغرض الاندماج في الاقتصاد العالمي، و لعل الالتزام بقواعد الحذر وفقا لاتفاقيات بازل وتطوير الخدمات المصرفية و أساليب الرقابة والمسائلة في البنوك أهم الاستراتيجيات لتحسين الأداء المالي للنظام المصرفي الجزائري.

الكلمات الدالة: التحرير المالي، البنوك، الخدمات المصرفية، المنافسة، القدرة التنافسية

The impact of financial liberalization on the Algerian banking system

***Abstract* :**

This entitled article: "***The impact of liberalization of financial Algerian banking system***" *aims to highlight the most important flowing of the financial liberalization in the light of the global economic changes, and to view their impacts on the Algerian banking system, and to show the strategies followed by Algeria to protect its banking system from the negative aspects of the financial liberalization in one side. In another side, integrate it into the global economy. Thereby, the Algerian commitment to respect the prudential rules according to the Basel convention, by: developing different banking services, methods of control and the banks accountability too .Are the most important strategies to improve the financial performance of the Algerian banking system.*

***Key words*:** *Financial liberalization, Banks, Banking services.*

* أستاذة محاضرة – ب – جامعة آكلي محند أولحاج - البويرة.

مقدمة:

تواجه البنوك الجزائرية اليوم تحديات صعبة تفرضها عليها التغيرات التي يعرفها ميدان العمل المصرفي، كما فرضت عليها ضغوطات من أجل مواكبة التطورات والمستجدات التي تعرفها الأنظمة المصرفية العالمية، فقد ساهمت ظاهرة التحرير المالي في خلق مؤسسات مالية ومصرفية تتسم بملاءة مالية عالية وقدرة تنافسية تؤهلها للبقاء دون أي شكل من أشكال الحماية والدعم، كما يعمل التحرير المالي على إعطاء البنوك استقلالية تامة في إدارة أنشطتها من خلال إزالة جميع القيود المعرقلة لها مما يساعدها على اقتحام الأسواق العالمية.

والجزائر كغيرها من الدول النامية تسعى إلى مواكبة التطورات الاقتصادية العالمية، وخاصة في مجال التحرير المالي وعليه قامت بوضع استراتيجيات لمواجهة سلبيات التحرير المالي، وخاصة أنها في بداية الانفتاح على الاقتصاد العالمي وهذا ما ستحاول هذه الدراسة التطرق إليه، وللخوض في هذا الموضوع بصفة أكثر تفصيلا تم طرح التساؤل التالي:

ما مدى فعالية النظام المصرفي الجزائري في مواكبة تحديات التحرير المالي؟

وقد تم تقسيم هذه الإشكالية إلى الاسئلة الفرعية التالية:

ـ ما هي العلاقة بين التحولات الاقتصادية والتحرير المالي؛

ـ ما هو موقع النظام المصرفي الجزائري في ظل تحديات التحرير المالي؟

وللإجابة على هذه الاسئلة انطلقنا من الفرضيات التالية:

❖ **الفرضية الأولى:** يمثل التحرير المالي إحدى إفرازات التحولات الاقتصادية العالمية؛

❖ **الفرضية الثانية:** يعمل النظام المصرفي الجزائري على مواكبة تحديات التحرير المالي من خلال وضع مجموعة من الاستراتيجيات التي تعمل على حماية وتطوير البنوك الجزائرية.

وعليه تم معالجة ذلك من خلال محورين:

❖ **المحور الأول: التحرير المالي في ظل التحولات الاقتصادية العالمية؛**

❖ **المحور الثاني: إستراتيجية النظام المصرفي في مواجهة تحديات التحرير المالي.**

المحور الأول: التحرير المالي في ظل التحولات الاقتصادية العالمية

لقد عرف الاقتصاد العالمي عدة تغيرات وتطورات لعل أهمها: التكنولوجيا الحديثة وترابط الأسواق المالية وتشابكها، إضافة إلى التحرر من كل القيود المنظمة لها

من خلال تحرير أسعار الفائدة وأسعار الخدمات المصرفية، و كان أبرزها ظهور التحرير المالي، و عليه سيتم التطرق إلى كل من التحولات الاقتصادية العالمية و كذا علاقة التحرير المالي بتلك التحولات الاقتصادية العالمية.

أولا- التحولات الاقتصادية العالمية:

لقد ساهمت التحولات الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد العالمي إلى ظهور التحرر المالي، و من أهم هذه التحولات:

1- التكتلات الاقتصادية: هناك العديد من التكتلات الاقتصادية الاقليمية في العالم لعل أبرزها:

❖ **الاتحاد الأوروبي:** بدأت الفكرة الأولى لإنشاء هذا الإتحاد سنة 1955 من طرف الدول الأعضاء في اتحاد **BENELUX** (بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ) لإقامة المزيد من التعاون مع الدول الأوروبية، و قد تم الإتفاق بين هذه الدول من جهة و بين ألمانيا و فرنسا وإيطاليا من جهة ثانية على مشروع اتفاقية المجموعة الاقتصادية الأوروبية عن طريق إقامة سوق أوروبية مشتركة لتحقيق الوحدة الاقتصادية على المدى الطويل.[1]

و قد وقعت الدول الأوروبية الأعضاء في المجموعة على معاهدة ماستريخت سنة 1992 التي نصت على تدعيم التكامل الاقتصادي و انشاء العملة الاوروبية الموحدة (الأورو) ابتداء من 1999/01/01 لتصبح في متناول الافراد في 2002/01/01.[2]

❖ **منطقة التجارة الحرة:** هي منطقة تقوم فيها الدول الأعضاء بإزالة العوائق التجارية بينها، و لكنها تترك الحرية لكل بلد عضو في أن يفرض سياسته التجارية الخاصة به بالنسبة للدول الأخرى، إذا كانت السلعة مصنفة في بلد عضو فإنها تمر عبر حدودهم بدون رسوم جمركية، أما إذا كانت مستوردة من خارج من التجارة الحرة فإنها تخضع لرسوم جمركية عندما تعبر الحدود داخل منطقة التجارة الحرة.[3]

فقد كانت منطقة التجارة من أهم الأحداث التي عرفها الاقتصاد العربي و التي قامت على تحرير التجارة بينها سنة 1998 بإقامة سوق عربية موحدة[4]، حيث

---

[1] سليمان ناصر، **التكتلات الاقتصادية الاقليمية كإستراتيجية لمواجهة تحديات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة: دراسة لحالة الجزائر**، مجلة الباحث، العدد الأول، جامعة ورقلة، 2002، ص87.

[2] Jeau François MITTAINE, F PEQUERUL, **Les unions économiques régionales,** AKMAND Colin, paris, 1999, p14.

[3] كامل بكري، **الاقتصاد الدولي: التجارة و التمويل**، الدار الجامعية، مصر، 2002، ص195.

[4] فاطمة تواتي بن علي، **مستقبل منظمة التجارة العربية في ظل التحديات الاقتصادية الاقليمية و**

بلغ عدد الدول الأعضاء فيها 18 دولة.[1]

❖ **الاتحاد الجمركي:** و الذي يتم من خلاله توحيد التعريفة الجمركية للدول الأعضاء في مواجهة العالم الخارجي بعد إزالة كل القيود على التجارة البينية بين تلك الدول[2]، و هو يعمل على حماية الدول الأعضاء من تدهور مركزها التنافسي[3]، و من أمثلة الاتحاد الجمركي يوجد: اتحاد « Benelux » المشكل سنة 1948 و الذي يضم كل من: بلجيكا، هولندا، لوكسبورغ.

❖ **السوق المشتركة:** هي عبارة سوق أوسع من الإتحاد الجمركي، تتحقق فيها حرية انتقال عوامل الإنتاج (العمل و رأس المال)، حيث تكون الدول الأعضاء سوقا موحدة يتم في إطارها انتقال السلع و الأشخاص و رؤوس الأموال بحرية تامة و من أمثلتها: السوق الأوربية المشتركة و السوق العربية سنة 1964.

2ـ العولمة المالية:

تعرف العولمة المالية على أنها: "حرية الاستثمار داخل المؤسسات دون مراعاة القيود بمختلف أشكالها".[4]

فالعولمة المالية هي أيضا: "تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين دول العالم بوسائل منها تقليص الحوافز الجمركية و التحرير الاقتصادي و زيادة حجم وتنوع معاملات السلع و الخدمات عبر الحدود والتدفقات الرأسمالية الدولية، من خلال مدى سرعة انتشار التكنولوجيا".[5]

فقد ساهمت العولمة في ظهور ظاهرة الشركات المتعددة الجنسيات و تحكمها في

العالمية، مجلة الباحث، العدد السادس، ورقلة، 2008، ص 186.

[1] منظمة التجارة العربية الكبرى متاح على الموقع: Https://ar.wikipedia.org/wiki consultation le 29/10/2015 a 11.25

[2] Jeau François MITTAINE, F PEQUERUL, op cit, p19.

[3] S. L Baier, **The new regionalism course and consonances,** A paper written for the inter American development bank and CEP consonance university of Notre -Dane, 2006, p22.

[4] Susan George, Martin Wolf, **La mondialisation libérale,** crasse et favouille, paris, 2002, p32.

[5] Eddy fouger, **Parlons mondialisation en 30 questions,** édition la déamination française, paris, 2012, p24.

الاقتصاد العالمي[1]، فالعولمة تشكل شكلا من أشكال الهيمنة الرأسمالية.[2]

فالعولمة المالية هي نتيجة لعملية مسار لتحرير القواعد التي تتحكم في أداء أسواق المال بشكل يقلل من دور الدولة في السيطرة في العمليات النقدية و المالية[3]، و بذلك هي تمثل الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي و التحول إلى ما يسمى بالاندماج المالي عن طريق تكامل و ارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي[4]، و عليه تمثل ظاهرة العولمة المالية في ظاهرة التدفقات المالية المتصاعدة عبر الحدود، حيث تتيح امكانية توزيع الأصول الدولية مما يسمح بظهور منافسة بين مختلف الدول.

ثانيا ـ مفهوم التحرير المالي:

تمثل ظاهرة التحرير المالي العامل الأساسي للنظام الرأسمالي، و هو ما سيتم التعرض له في العناصر التالية:

1ـ تعريف التحرير المالي:

يعرف التحرير المالي على أنه: "تحرير عمليات السوق المالية من القيود المفروضة عليها، و التي تعيق تداول الأوراق المالية على المستوى المحلي و الدولي'[5]

و يعرف أيضا على أنه: "مجموعة من الإجراءات التي تسعى إلى خفض القيود المفروضة على القطاع المالي والتقليل من احتكار الدولة له و فتحه أمام المنافسة، عن طريق التحكم بأسعار الفائدة، و خوصصة المؤسسات المالية".[6]

فالتحرير المالي يعمل على فتح الأسواق المالية امام الشركات الأجنبية في مجال المصارف، التأمين، الأوراق المالية شركات الاستثمار، و عدد كبير من الخدمات[7]،

[1] Math il de léonine et autres, **Les grandes questions d'économie et finance international ales,** 2éme éditin, édition de Boeck, Belgique, 2012, p127.

[2] Sylvain Allende, jean Claude huant barbelant, **La mondialisation,** la cana lier bleu, 3éme édition, paris, 2008, p13.

[3] Serge d'Agostino, Mare mon toussé, Alain chauffe, jean marc huart, **100 fichées pour comprend la mondialisation,** édition Bréal, Parise ; 2006, p176.

[4] عبد الحميد عبد المطلب، **العولمة و اقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص33.

[5] شذا جمال الخطيب، **العولمة المالية و مستقبل الأسواق العربية لرأس المال**، دار مجدلاوي، الأردن، 2008، ص220.

[6] سمير محمود ناصر، **جماعات الضغط الاقتصادية الدولية و أثارها السلبية على التطور الاقتصادي**، دار الفرق، سوريا، 2005، ص67.

[7] عبد الغني حريري، **دور التحرير المالي في الأزمات و التعثر المصرفي**، الملتقى الدولي حول الأزمات المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، جامعة سطيف، 2009، ص03.

من خلال قيامه بتحرير اسعار الفائدة من القيود المفروضة عليها وتخفيض القيود على تعامل البنوك التجارية بالأوراق المالية، وكذا رفع القيود على سوق الصرف الأجنبي.[1]

و عليه فالتحرير المالي يقوم بإعطاء استقلالية تامة للبنوك في تحديد معدلات الفائدة من خلال اتباع آلية السوق وذلك يتم بواسطة تحرير أسعار الفائدة مما يعمل على زيادة المنافسة في القطاع المالي و تشجيع دور القطاع الخاص فيه.

2ـ علاقة التحرير المالي بالتحولات الاقتصادية العالمية:

هناك علاقة وطيدة بين التحرير المالي و التحولات الاقتصادية العالمية تتمثل فيما يلي:

2ـ 1ـ التحرير المالي و التكتلات الاقتصادية:

لقد ساهم التحرير المالي بشكل كبير في ظهور التكتلات الاقتصادية، فنزع جميع القيود المعرقلة لانتشار التجارة الدولية بين الدول أدى إلى ظهور العديد من التكتلات أبرزها : الإتحاد الأوروبي، و قد ساهم أيضا التحرير المالي في ظهور ما سمي بمنطقة التبادل الحرة، إضافة إلى ظهور الاتحاد الجمركي من خلالى تقليص احتكار الدولة و ظهور المنافسة.

2ـ 2ـ التحرير المالي و العولمة المالية:

تعتبر إزالة الحوافز البينية بين الأسواق واحدة من الشروط الأساسية للعولمة المالية، و التي تمثل أهم مبادئ التحرير المالي، فالتحرير المالي ساهم في ظهور العولمة المالية، و قد ساهم التحرير المالي عن طريق العولمة المالية في زيادة رؤوس الأموال مما أدى إلى البحث عن فرص استثمار مناسبة بمعدلات أرباح عالية على المستوى الدولي.

2ـ3ـ التحرير المالي و الأزمة المالية العالمية

لقد ساهمت سياسات التحرير المالي في انتقال الأزمات المالية، نظرا لكون التحرير المالي يقوم على إلغاء القيود مما يؤدي بالمصارف إلى التوسع في نشاطها الإقراضي دون تطبيق سياسة إشرافية و رقابية حازمة مما أدى إلى انتقال الأزمة المالية من البنوك إلى المؤسسات المالية.[2]

حيث يعتبر التحرير المالي عامل أساسي في حدوث الأزمة المالية العالمية، كون

---

[1] عتيقة وصاف، **دور التحرير المالي في عالمية الأزمة المالية الحالية (حالة الدول العربية)**، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد الرابع عشر، بسكرة، ديسمبر 2013، ص03 متاح على الموقع التالي: http://dspace.uniiv-biskra.dz8.consultation le 06/11/2015

[2] Classers s, **the new international financial par chit lecture,** center of economic of policy and researched, London, 2008, p15.

أن التحرير المالي المتسرع غير الحذر و غير الوقائي للسوق المالي بعد فترة كبيرة من الانغلاق قد يؤدي حدوث الأزمات المالية، فعد تحرير أسعار الفائدة فإن المصارف المحلية قد تفقد الحماية التي كانت تتمتع بها في ظل تقيد أسعار الفائدة المحلية خصوصا في القروض العقارية وكذا القروض المخصصة للاستثمار في الأوراق المالية.[1]

و عليه فالتحرير المالي هو سبب مباشر لانتقال الأزمة المالية من أمريكا إلى أوروبا ثم إلى باقي دول العالم، ففي عصر متسم بالعولمة يمكن يزداد احتمال حدوث أزمة محلية إذا كانت هناك أزمة في بلد آخر، نتيجة لصدمة مشتركة مثل: حدوث زيادة في أسعار الفائدة الدولية او تغير في أسعار الصرف بين العملات الرئيسية.

المحور الثاني: استراتيجية النظام المصرفي في مواجهة تحديات التحرير المالي.

يعمل التحرير المالي على إزالة جميع القيود المفروضة على الأسواق العالمية مما يجعل المصارف الجزائرية عرضة للمنافسة العالمية، و من الاستراتيجيات التي اتبعتها الجزائر لمواجهة تحديات العولمة يمكن ذكر:

أولا- تطوير النظام المصرفي الجزائري:

عرف النظام المصرفي الجزائري العديد من التطورات التي سايرت في مجملها المستجدات و المتغيرات الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد العالمي، فمع انخفاض أسعار البترول (الصدمة البترولية) قامت الجزائر بإحداث تغيرات جذرية في الاقتصاد الوطني و رأسه النظام المصرفي عن طريق صدور القانون التوجيهي للمؤسسات سنة 1988 و الذي نادى باستقلالية البنوك، و بما أنه كانت الجزائر في تلك الفترة مقبلة على الانتقال إلى اقتصاد السوق كان لزاما عليها تطوير النظام المصرفي بشكل فعال يتماشى مع متطلبات تلك الفترة.

1- إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ضوء قانون القرض و النقد 1990:

يعتبر قانون القرض و النقد نقطة تحول في النظام المصرفي الجزائري، كونه يمثل الانتقال إلى اقتصاد السوق بغرض محاولة الاندماج في الاقتصاد العالمي، جاء قانون القرض و النقد 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990، حيث عمل هذا القانون على تقديم تسهيلات ائتمانية للمؤسسات البنكية[2]، حيث أصبحت البنوك تقوم بدور الوساطة المالية إضافة إلى استقلالية بنك الجزائر عن الخزينة العمومية وظهور بنوك خاصة و إزالة كل العراقيل أمام الاستثمار الأجنبي.

---

[1] عتيقة وصاف، مرجع سبق ذكره، ص 06.

[2] كمال عياشي، **أداء النظام المصرفي الجزائري في ضوء التحولات الاقتصادية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد العاشر، جامعة بسكرة، نوفمبر 2006، ص342.

2ـ أهم التعديلات التي أدخلت على قانون القرض و النقد:

بعد مرور أكثر من عشر سنوات على صدور قانون القرض و النقد رقم 10/90 و بداية تطبيقه، تم إجراء بعض التعديلان عليه بغرض ضمان فعالية البنك في تحقيق أهدافه:

2ـ 1ـ الأمر 01/01 المعدل و المتمم لقانون القرض و النقد 10/90:

حيث يعتبر أول تعديل لقانون القرض و النقد 10/90 بواسطة أمر رئاسي، هذا الأمر المؤرخ في 27 فيفري 2001، فبموجب هذا القانون تم تعديل مكونات مجلس القرض و النقد، و ذلك بفصله إلى هيئتين هما: مجلس إدارة لبنك الجزائر، و مجلس القرض و النقد كسلطة نقدية و الذي تخلى عن دوره كمجلس للإدارة.

2ـ 2ـ الأمر 11/03 الصادر في 26 أوت 2003 الذي ألغى قانون 10/90:

و قد جاء هذا الأمر مدعما لقانون 10/90 مع التأكيد على بعض التعديلات الجزئية التي جاء بها الأمر 01/01، و التي تتمثل اساسا في الفصل بين مجلس الإدارة و مجلس القرض و النقد فيما يخص الهيكل التنظيمي.

2ـ 3ـ الأمر 04/10 المؤرخ في 26 أوت 2010:

لقد جاء هذا الأمر بغرض تحديد صلاحياته حرصا على استقرار الأسعار فهو يمثل هدف السياسة النقدية.

ثانيا ـ تطوير الخدمات المصرفية في البنوك الجزائرية:

الخدة المصرفية هي: "نشاط أو منفعة يقدمها البنك لطرف آخر و لا يترتب على تقديمها أي نوع من أنواع الملكية".[1]

و عليه الخدمة المصرفية تمثل النشاط الغير الملموس الذي يقدمه البنك للعملاء، و لتحسين الخدمة المصرفية قامت الجزائر بالعمل على:

1ـ بناء الإطار المؤسسي الملائم:

لممارسة الأعمال المصرفية الحديثة و الانفتاح على الأنشطة الاقتصادية المختلفة تبنت الجزائر:

❖ **تبني مفهوم العمل المصرفي الشامل:** فبغرض مواكبة البنوك الجزائرية التطور الحاصل في نشاط البنوك تحولت إلى بنوك شاملة بغرض تحرير الخدمات

[1] محمد محمود مصطفى، **التسويق الإستراتيجي للخدمات**، دار المناهج للنشر و التوزيع، الأردن، 2003، ص51.

المصرفية، و زيادة المنافسة في البنوك الجزائرية، و كذا الاندماج في الصناعة المصرفية العالمية و القدرة على المنافسة، و عليه فالنظام المصرفي الجزائري بحاجة إلى هذا النوع من الإستراتيجيات لمواجهة تحديات المنافسة التي يفرضها التحرير المالي؛

❖ **العمل على إنشاء تجمعات مصرفية كبيرة (اندماج البنوك):** بما ان الجزائر مقبلة على الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، فبذلك يعني دخول عدد كبير من البنوك الأخرى إلى السوق الجزائرية لعرض خدماتها ذات طابع الابتكار و التجديد، فالبنوك الجزائرية غير قادرة منفردة على منافسة البنوك الأجنبية؛

❖ **اتمام مشاريع خوصصة البنوك العمومية:** يمكن لعملية الخوصصة أن تساهم في تحسين مؤشرات أداء البنوك العمومية التي تخضع لها، كما أنها تؤدي إلى الرفع من درجة تنافسية القطاع المصرفي، فإستراتيجية خوصصة البنوك العمومية يساعد في أداء الوظيفة المصرفية لتلك البنوك؛

❖ **تدعيم ملاءة المؤسسات المصرفية الجزائرية:** يتمثل ذلك في تعزيز و تقوية قاعدة رأسمال البنوك الجزائرية خاصة مع اتجاه المصارف العالمية نحو إدارة المخاطر، فإعادة رسملة البنوك الجزائرية يهدف إلى إرساء ملاءة النظام المصرفي الجزائري على قاعدة دائمة و تحسين مركزها المالي.

2ـ تطوير الأداء المصرفي و رفع القدرة التنافسية:

إن تطوير الأداء المصرفي يساعد في جعل البنوك الجزائرية تواكب الاتجاهات العالمية، و لا يتأتى ذلك إلا عن طريق اكتساب قدرات تنافسية التي تؤهلها للبقاء و الاستمرار، و ذلك بامتلاك قدرات تنافسية و ابداعية في مجال الخدمة المصرفية.

3ـ أثر تحرير الخدمات المصرفية على النظام المصرفي:

بعمل التحرير المالي على تطوير العديد من الابتكارات و الأدوات المالية، و تدعيم سوق رأس المال بالخبرات المؤهلة و المدربة تدريبا عالميا وتحفيز البنوك على تحسين خدماتها المصرفية نظرا للمنافسة الأجنبية، إلا أن تحرير الخدمات المصرفية الجزائرية يؤدي إلى المنافسة الغير المتكافئة مع البنوك الأجنبية، خاصة و أن البنوك الجزائرية غير مهيأة لمواجهة هذه المنافسة نظرا لتواضع خدماتها المصرفية مقارنة بالبنوك الأجنبية.

ثالثا ـ إستراتيجية النظام المصرفي الجزائري في مواجهة العولمة المالية:

تعتبر العولمة المالية احد توجهات التحرير المالي، فالساحة المصرفية تتجه بصورة متزايدة نحو العولمة كإستجابة نحو التطور الكبير في وسائل الاتصال[1]، حيث توجد

[1] عمر غزازي، **الخدمات المصرفية في ظل التحولات العالمية**، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد الرابع، الجزائر، ديسمبر 2008، ص 31.

العديد من التدعيات لظاهرة العولمة على البنوك أهمها:[1]

1ـ الخدمات المصرفية الدولية:

تزايد التعاون بين البنوك و المؤسسات المصرفية عن طريق عمل البنوك نحو الاتجاه للأسواق العالمية، و تزايد أصول البنوك الأجنبية و ذلك عن طريق زيادة الخدمات المصرفية الدولية.

2ـ عولمة آلات الصرف:

تقوم غالبية البنوك العالمية بربط آلات الصرف بشبكة الآلات العالمية لتقديم الخدمات المصرفية الدولية باستخدام الأقمار الصناعية كوسيلة للاتصال.

3ـ تزايد البنوك متعددة الجنسيات:

فالعولمة أدت إلى تزايد البنوك الكبرى متعددة الجنسيات، و التي نتجت عن طريق ظاهرة الاندماج بغرض مواجهة المنافسة الكبيرة من جهة، و احتكار الأسواق المصرفية من جهة ثانية.

4ـ تبني البنوك للمعايير العالمية:

أصبحت البنوك مطالبة بتبني المعايير العالمية في خدماتها المصرفية من خلال الجودة، فالنظام المصرفي يسعى للاستفادة من ايجابيات العولمة و في نفس الوقت تخفيض و تقليص أخطارها و سلبياتها إلى أقصى حد ممكن من خلال وضع برامج وقائية لمواجهة ما قد تنشأ من أزمات مصرفية، و ذلك بواسطة إيجاد إدارة فعالة للبنك لمقاجهة الأزمات والوقاية منها، و كذا تدعيم المركز المالي للبنك و زيادة القوة المالية له، حيث تعمل الجزائر من أجل الاتجاه نحو **الخدمات المصرفية الاستثمارية** من خلال تقديم خدمات الاستثمارات المصرفية، و إنشاء المشاريع الاستثمارية و تمويلها و متابعتها إداريا، و كذا نحو تقديم **التأجير التمويلي** من خلال المساهمة في تأسيس شركات التأجير التمويلي أو القيا بإعداد الدراسات الآزمة للتمويل التأجيري عن طريق القيام بدور المستشار المالي، وفق ما جاء في المادة 112 من قاون القرض و النقد 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990 الذي اعبر عمليات الإيجار التي تنتهي بشراء الأصل كعمليات قرض، كما تم وفقا للأمر 09/96 بتاريخ 1996/01/10 الذي تناول قرض الإيجار من جوانب عديدة حتى يسهل اعتماده و استعماله و الذي يعتبر كعملية تجارية و مالية محققة من طرف البنوك و المؤسسات المالية.

---

[1] محمد زيدان، **الآثار المتوقعة من انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية على الجهاز المصرفي**، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد الثالث، الشلف، 2004، ص132.

رابعا ـ استراتيجيات أخرى لمواجهة التحرير المالي:

إضافة إلى الا ستراتيجيات السابقة ا لذكر هناك ا ستراتيجيات ا خرى يقوم النظام المصرفي الجزائري بتطبيقها أهمها:

1ـ الالتزام بمعايير اتفاقيات بازل:

ل قد حددت التعلي مة ر قم 94/74 ال صادرة في 29 نوفمبر 1994 مع ظم المعدلات المتعلقة بقواعد الحيطة والحذر الخاصة بكفاية رأس المال، من خلال الالتزام بنسبة ملاءة لرأس المال أكبر أو يساوي 8% تطبق بشكل تدريجي بداية 4% مع منتصف 1995 و صولا إلى 8% في نهاية 1996، و تعتبر هذه الاتفاقية من أ هم القواعد المطبقة في النظام المصرفي الجزائري من خلال الزام البنوك و المؤسسات المالية على تحرير حد أدنى لرأس المال.

أما بالنسبة لاتفاقية بازل بازل 2 فقد أصدر بنك الجزائر التنظيم رقم 03/02 بتاريخ 14 نوفمبر 2002 والذي أجبر البنوك على تأسيس أنظمة الرقابة الداخلية تساعدها على مواجهة مختلف المخاطر تماشيا مع ما ورد في بازل 2 فتطبيق مقترحات بازل 2 يسمح للبنوك الجزائرية بتجاوز نقاط ضعف بازل 1 عن طريق مراعاة المبادئ الأساسية للرقابة الفعالة على البنوك من خلال تبني مفهوم رأس المال الاقتصادي الذي ينص على تحديد مدى كفاية رأس مال البنك استنادا إلى مستوى المخاطر المتوقعة من كل عملية، و رغم جهود بنك الجزائر في مسايرة بازل 2 إلا أنه لم يطبق التعليمات فيما يخص ترجيح المخاطر، حيث يحاول بنك الجزائر الأخذ ببعض المستجدات التي جاءت بها اتفاقية بازل 3 لعل اهمها رفع الحد الأدنى و ذلك تماشيا مع تداعيات الأزمة المالية العالمية، فقد تم إصدار التنظيم رقم 04/08 الصادر في 23 ديسمبر 2008 الذي ينص على رفع الحد الأدنى لرأس مال البنوك إلى 10 مليار دينار.

و كذا إصدار نظام الرقابة الداخلية للبنوك رقم 08/11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2011[1]، إضافة إلى فرض نسبة سيولة وفق النظام رقم 04/11 المؤرخ في 24 ماي 2011[2] الذي نص على تعريف و قياس و تسيير و رقابة خطر السيولة.

2ـ تفعيل الحوكمة المصرفية:

تعرف الحوكمة المصرفية على أنها: " الطريقة التي تدار بها شؤون البنك من خلال الدور المنوط بكل من مجلس الإدارة و الإدارة العليا بما يؤثر في تحديد أهداف البنك

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 47، السنة 48 الصادر في 29 أوت 2012.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد4، السنة 48 الصادر في 2 اكتوبر 2011.

و مراعاة حقوق المستفدين و حماية حقوق المودعين"[1].

فالحوكمة المصرفية تعمل على حماية البنوك من الإفلاس و المخاطر التي يمكن ان تتعرض لها، فهي تقوم بتحديد توزيع الحقوق و المسؤوليات بين مختلف المستويات في البنوك من: مجلس الإدارة و المساهمين، و أصحاب المصالح بواسطة تطبيق القواعد اللازمة لاتخاذ القرار الرشيد في البنك[2]

فنجاح الحوكمة في البنوك يتوقف على المناخ العام للاستثمار في الدولة أو الذي يشمل القوانين المنظمة للسوق وكفاءة القطاع المالي و تفعيل الهيئات الرقابية[3]، إضافة إلى القواعد و الأسس التي يحددها مجلس الإدارة، و كذا القواعد الاحترازية المنصوص عليها في توصيات لجنة بازل للرقابة المصرفية الدولية.

و قد قامت الجزائر بإطلاق **"ميثاق الحكم الراشد"** للمؤسسات المالية و المصرفية خاصة بعد اعتماد الجزائر لقانون 11/07 الذي يتضمن النظام المحاسبي المالي، و الذي يتلائم مع المعايير المحاسبية الدولية، و مع ذلك تبقى الجزائر في بداية تطبيق الحوكمة المصرفية لذا يجب تدعيمها أكثر.

3ـ توسيع استخدام التكنولوجيا:

يعتبر التقدم التقني من أهم عوامل نمو الجهاز المصرفي فهو يساعد المصارف على تقديم خدماتها بأسعار أقل والجزائر كبقية الدول تسعى جاهدة لمواكبة تطورات التحرير المالي بواسطة تطوير تقنيات الأداء المصرفي لتلائم التطور في آليات العمل المصرفي، و الاستعانة بالتكنولوجيا المتطورة لأداء الخدمات المصرفية للعملاء و استعمال الآنترنت واستخدام الأنظمة الآلية كنظام DELTA، كما وضع بنك الجزائر بنظام التسوية بين البنوك لأوامر الدفع وفق التحويلات المصرفية أو البريدية للمبالغ الكبيرة او المستعجل الذي يقوم به المشاركين في النظام.

4ـ تدعيم قواعد المحاسبة و المراجعة بالبنوك:

تقوم التقارير المحاسبية بمتابعة نشاط البنوك و حالتها المالية، حيث عملت الجزائر بعد تبنيها للنظام المحاسبي المالي الذي يعتمد على المعايير الدولية المحاسبة و المراجعة بداية

---

[1] حاكم محسن الربيعي، حماد عبد المحسن راضي، **حوكمة الشركات و أثرها على الأداء و المخاطرة**، دار اليازوري، الأردن، 2011، ص30.

[2] النشرة الاقتصادية، **الحوكمة الطريق إلى الإدارة الرشيدة**، بنك الاسكندرية، العدد 35، مصر، 2003.

[3] محسن أحمد الخضيري، **حوكمة الشركات**، مجموعة النيل العربية، مصر، 2005، ص54.

من سنة 2010 في المؤسسات المالية و المصرفية بتطبيق المعايير الدولية للمحاسبة و المراجعة في البنوك، و ذلك بتوفير نظام دقيق التسجيل و تبويب عمليات البنوك، وكذا نظام الرقابة و المراجعة الداخلية و الخارجية، و توفير نظام شامل للتقارير لخدمة جميع الأطراف أصحاب المصلحة في البنك.

الخاتمة:

التحرير المالي هو عملية تهدف إلى إنشاء سوق مالية موحدة تتلاشى في ظلها جميع القيود المعرقلة للتدفقات المالية الدولية، الأمر الذي أدى إلى ظهور الأسواق المالية العالمية و كذا تطورات جوهرية في النظام المصرفي العالمي من خلال التكتلات الاقتصادية العالمية وظهور الكيانات المصرفية العملاقة التي ساهمت ازدياد حدة المنافسة.

كما ساهم التطور التكنولوجي في تحول العديد من البنوك إلى استخدام المعاملات الالكترونية في المعاملات المصرفية، حتى الجزائر لم تبقى بمعزل عن التطورات التي عرفتها الصناعة المصرفية العالمية فهي عملت جاهدة على تطوير نظامها المصرفي حتى يتماشى مع التطورات التي عرفتها الساحة الاقتصادية العالمية، بداية بمحاولة الاندماج في الاقتصاد العالمي عن طريق التحول من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق القائم على المنافسة و حرية التبادل التجاري، و حتى تتمكن من مواكبة ذلك التطور قامت بإجراء إصلاحات في نظامها المصرفي و قد كان قانون النقد و العرض نقطة البداية في إصلاح النظام المصرفي الجزائري، و بناء على ما سبق ذكره تم التوصل إلى مجموعة من النتائج:

ـ يعمل التحرير المالي على رفع أداء و كفاءة البنوك من خلال تفعيل المنافسة بين البنوك المحلية و الأجنبية، وظهور التكتلات الاقتصادية العالمية؛

ـ التحرير المالي الغير الوقائي و غير المتدرج يؤثر سلبا على البنوك في الدول النامية، نظرا لعدم توفرها على الامكانيات المالية المتوفرة لدى الدول المتطورة و عدم استعدادها الكافي للمنافسة العالمية؛

ـ اندماج القطاع المصرفي الجزائري أصبح ضرورة حتمية أملتها المستجدات الاقتصادية العالمية المتمثلة أساسا في اقتصاد السوق و متطلبات التحرير المالي، سواء هذا الاندماج محليا أو حتى إقليمية مع بعض الدول العربية الأخرى لكي تتمكن من مواجهة المنافسة العالمية؛

ـ لقد ساهم التقدم التكنولوجي في تغيير ملامح الخريطة المصرفية العالمية، فقد ساهم في تحول عدد كبير من البنوك إلى المعاملات الإلكترونية من خلال تقديم خدمات مصرفية متطورة مما أصبح يهدد الدور التقليدي للبنك، و عليه كان لزاما على البنوك الجزائرية مواكبة هذه التطورات التكنولوجية باستحداث وسائل دفع الكترونية و عصرنة النظام المصرفي ومع ذلك فهو يبقى في بداية الطريق مقارنة بالدول المتطورة؛

ـ حتى تتمكن البنوك الجزائرية من مواكبة التغيرات الاقتصادية العالمية فلا بد عليها من مواكبة التغير في طبيعة العمل المصرفي من خلال الالتزام بالمعايير و القواعد المصرفية الجديدة في مجالي الرقابة المصرفية و كفاية رأس المال من أجل تدعيم و تقوية نظامها المصرفي؛

ـ افتقار البنوك الجزائرية إلى العمل الإبداعي و جودة الخدمة المصرفية و كذا نقص كفاءة الأداء المصرفي، فحتى قواعد الحيطة و الحذر المطبقة في الجزائر غير كافية لضبط نشاط البنوك التجارية لأنها مستوحاة من بازل 2، لذا يجب على الجزائر الأخذ بمستجدات بازل 3 لأن تطبيق مقترحات بازل 2 يعد شرط ضروري و لكنه غير كاف لتمكين البنوك الجزائرية من تحديد رأس مالها الاقتصادي، لذا يجب عليها إرساء مبادئ الرقابة الاحترازية الفعالة و تعزيز مبدأ الشفافية والإفصاح؛

ـ رغم أن الجزائر قامت بمجموعة من الإجراءات كإستراتيجيات لمواجهة تحديات التحرير المالي إلا أنها تبقى غير كافية لأنها عبارة قوانين نظرية، فتطبيقها على أرض الواقع يتطلب تدريب الكوادر البشرية لتطوير النظام المصرفي الجزائري و حمايته من سلبيات التحرير المالي، من خلال تعزيز المركز التنافسي لديها.

المراجع:

- **باللّغة العربية:**

1ـ سليمان ناصر،**التكتلات الاقتصادية الاقليمية كإستراتيجية لمواجهة تحديات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة: دراسة لحالة الجزائر**، مجلة الباحث، العدد الأول، جامعة ورقلة، 2002.

2ـ عبد الحميد عبد المطلب، **العولمة و اقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية، مصر، 2001.

3ـ شذا جمال الخطيب، **العولمة المالية و مستقبل الأسواق العربية لرأس المال**، دار مجدلاوي، الأردن، 2008.

3ـ سمير محمود ناصر، **جماعات الضغط الاقتصادية الدولية و أثارها السلبية على التطور الاقتصادي**، دار الفرق سوريا، 2005.

4ـ عبد الغني حريري، **دور التحرير المالي في الأزمات و التعثر المصرفي**، الملتقى الدولي حول الأزمات المالية والاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، جامعة سطيف، 2009.

5ـ كمال عياشي، **أداء النظام المصرفي الجزائري في ضوء التحولات الاقتصادية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد العاشر، جامعة بسكرة، نوفمبر 2006.

6ـ محمد محمود مصطفى، **التسويق الإستراتيجي للخدمات**، دار المناهج للنشر و التوزيع،

الأردن، 2003.

7ـ عمر غزازي، **الخدمات المصرفية في ظل التحولات العالمية،** مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد الرابع، الجزائر ديسمبر 2008.

8ـ محمد زيدان، **الآثار المتوقعة من انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية على الجهاز المصرفي،** مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد الثالث، الشلف، 2004.

9ـ حاكم محسن الربيعي، حماد عبد المحسن راضي، **حوكمة الشركات و أثرها على الأداء و المخاطرة،** دار اليازوري الأردن، 2011.

10ـ محسن أحمد الخضيري، **حوكمة الشركات،** مجموعة النيل العربية، مصر، 2005.

11ـ كامل بكري، **الاقتصاد الدولي: التجارة و التمويل،** الدار الجامعية، مصر، 2002.

12 ـ فاطمة تواتي بن علي، **مستقبل منظمة التجارة العربية في ظل التحديات الاقتصادية الاقليمية و العالمية،** مجلة الباحث، العدد السادس، ورقلة، 2008.

13ـ النشرة الاقتصادية، **الحوكمة الطريق إلى الإدارة الرشيدة،** بنك الاسكندرية، العدد 35، مصر، 2003.

14ـ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02، 15 جانفي 2006، حسب المادة 02 منه، و وفقا للنظام 04/05 المؤرخ في 13 أكتوبر 2005 يتضمن نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة و الدفع المستعجل.

15 ـ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 47، السنة 48 الصادر في 29 أوت 2012

16 ـ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد4، السنة 48 الصادر في 2 اكتوبر 2011

17ـ عتيقة وصاف، **دور التحرير المالي في عالمية الأزمة المالية الحالية (حالة الدول العربية)،** مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد الرابع عشر، بسكرة، ديسمبر 2013، متاح على الموقع التالي:

http://dspace.uniiv-biskra.dz8.consultation le 06/11/2015

18ـ منظمة التجارة العربية الكبرى متاح على الموقع:

Https://ar.wikipedia.org/wiki consultation le 29/10/2015

- **باللّغات الأجنبية:**

1_ S. L Baier, **The new regionalism course and consonances,** A paper written for the inter American development bank and CEP consonance university of Notre -Dane, 2006.

2_ Susan George, Martin Wolf, **La mondialisation libérale,** crasse et favouille, paris, 2002.

3_ Eddy fouger, **Parlons mondialisation en 30 questions,** édition la déamination française, paris, 2012.

4_ Math il de léonine et autres, **Les grandes questions d'économie et finance international ales,** 2éme éditin, édition de Boeck, Belgique, 2012.

5_ Sylvain Allende, jean Claude huant barbelant, **La mondialisation,** la cana lier bleu, 3éme édition, paris, 2008.

6_ Serge d'Agostino, Mare mon toussé, Alain chauffe, jean marc huart, **100 fichées pour comprend la mondialisation,** édition Bréal, Parise ; 200.

7_ Classers s, **the new international financial par chit lecture,** center of economic of policy and researched, London, 2008..

8_ Jeau François MITTAINE, F PEQUERUL, **Les unions économiques régionales,** AKMAND Colin, paris, 1999, p14.